■ الفصل الخامس

كفر الشيخ نموذج نزع الأراضي من أصحابها لرجال الأعمال

البراري والحامول - هدية للمحظوظين

❖ نزع أراضي الفلاحين في كفر الشيخ وإهداؤها لرجال الأعمال!

❖ محافظة كفر الشيخ أو كما يطلقون عليها «البراري» تحولت إلى «عزبة» خاصة لبعض المسئولين

❖ أراضي وأملاك المزارعين تنتزع وتهدي لرجال الأعمال والمحظوظين!

❖ عرق الفلاحين ودماؤهم أصبح هو المروى لعطش الكبار!!

لا يهم أن تكون عقود ملكية أراضي الفلاحين الغلابة وأملاكهم موثقة في الشهر العقاري، لا يهم أن تكون أعمارهم وزهرة شبابهم قد دفنت في كل ذرة رمل استصلحوها وأنبتوها في جوف الصخر! المهم أن يكونوا على دراية بشعار المرحلة «الاستثمار» وخدمة رجال الأعمال.. هذا الشعار الذي تحول إلى «بلدوزر» يحطم آمال الفلاحين وأحلامهم الصغيرة لم تكد تمضي سنوات قليلة على استيلاء عدد من الوزراء والمحافظين ورجال الأعمال خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات على مساحات من الأراضي على رأسهم زكي بدر وزير الداخلية الأسبق والذي استخدم جنود الأمن المركزي في الاستيلاء عليها!! حتى فوجئ الجميع بقرار محافظة كفر الشيخ بإعدام ملاك هذه الأرض التي تقع في منطقة «حوض الرملة» على شمال الطريق الدولي والقريبة من شاطئ البحر

بمركز مطوبس!!

تعود وقائع هذه القضية إلى عام ١٩٨٧ حينما تملك عدد من المواطنين مساحات أراضي بور بحوض «الرملة» شمال مطوبس بمساحات مختلفة حسب مقدرة كل منهم.

بعدها بدأت رحلة المعاناة حيث كانت الأراضي مليئة بالحشرات السامة ومرتفعة الملوحة لكنهم ومع الإصرار حولوها خلال سنوات قليلة إلى مساحات خضراء تزرع بمحاصيل وحدائق كانت عملية تمليك الأراضي علاقة إيجارية امتدت منذ أواخر الثمانينيات تحديدا عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٢ ثم تحولت للتمليك وبموجب عقود رسمية بسبعة أمثال الضريبة ثم بـ٢٢ مثل الضريبة حسب قانون الإيجارات، وخلال تلك الفترة تمكن مستأجرو تلك المساحات من استصلاحها وزراعتها حتى وصل إنتاجها إلى ما تصل قيمته السنوية إلى نحو ١٨ ألف جنيه للفدان سنويا، وهو ما أثبتته المعاينات التي أجرتها إدارة التفتيش العام بوزارة الزراعة والهيئة العامة لمشروعات التنمية الزراعية والمراقبة العامة للتعاونيات وإدارة الحصر بالمحافظة والأجهزة الشعبية والتي وافقت على تمليك المساحات التي تم استصلاحها للمستأجرين، وبالفعل تم تحرير العقود واعتمادها بتاريخ ٧ من يوليو ١٩٩٢ من الدكتور يوسف والي وزير الزراعة بعد استثناء تلك المساحات من القرارات الوزارية التي تحمل أرقام ٣٩٩ لسنة ٩١ ، و١٢٨ لسنة ١٩٩٢ الخاصة بإزالة الإشغالات.

انتهت المرحلة الشاقة والمضنية التي قضاها عشرات المزارعين والمهندسين والخبراء في شئون الزراعة والذين تركوا أعمالهم وتفرغوا لتلك الأراضي الصحراوية التي لم تطأها سوي الحشرات والحيوانات المفترسة وهي تمتد من شاطئ البحر المتوسط بحوض الرمال وتحولت الأراضي من اللون القاتم برمالها الصفراء والكثبان الرملية المتحركة إلى اللون الأخضر بعد أن امتدت إليها مصادر

لري وبالجهود الذاتية والمسافة تصل إلى كيلومترين عبر قنوات تم إنشاؤها من لطوب والحجارة وهو ما تكلف مئات الآلاف من الجنيهات هي مصادر عرق وجهد المزارعين في الغربة أو ثمن مساحات صغيرة من الأراضي القديمة التي تم بيعها لشراء الأراضي الجديدة كان بغرض المزارعون يسعون نحو تعمير الأجزاء الصحراوية من أجل يبحثون مستقبل لهم ولأبنائهم في الأراضي الزراعية الجديدة.

حرب الإجراءات

أخذت الإجراءات بداية من التمليك وحتى الاعتراف بحيازتهم الأراضي خطوات شاقة ومراحل شائكة وسط حواجز الروتين القاتل إلى أن تم إدخال هذه المساحة ضمن التركيب المحصولي للدولة وحيزت بالجمعية الزراعية بوقف بحري مركزي مطوبس بالأرقام من ٥٦٧ إلى ٥٧٥ في سجل ٢ خدمات وبأسماء الملاك.

المفاجأة غير السارة بدأت مع تدخل محافظ كفر الشيخ المستشار محمود أبوالليل بتعليماته والتي كانت بمثابة إعصار مدمر للأرض وملاكها وللحياة عليها، كانت المحافظة في تلك اللحظة قد قررت أن تسير وحسب طبيعة المرحلة في إنشاء منطقة صناعية وأن تفتح أبواب المحافظة أمام زحف رجال الأعمال وأن يتم التنفيذ ولو على حساب دماء وعرق وجهد وأموال وأحلام كل تلك الأسر، المهم أن تكون هناك منطقة صناعية لتجميع رجال الأعمال أمثال فريد خميس الذي تولي رئاسة المنطقة ومحمد رجب وأبوالعينين وغيرهما مع بداية الخطوات التي اتبعها المحافظ لم يجد ملاك الأراضي وسيلة لاسترداد أراضيهم إلا الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وقتها أو خيل لهم هذا بالتالي تصاعدت موجة من الاحتجاجات لوزير الزراعة طالبوه فيها بضرورة التدخل

لتسجيل تلك المساحات والتي أصبحت زراعية، ونجح الدكتور يوسف والي بدوره ومن خلال إصدار تعليماته للشهر العقاري بكفر الشيخ ببحث طلب ملاك الأراضي واتخاذ القرار على ضوء هذا الفحص وجاء متضمنا أن تلك المساحات لا تخضع للقانون ٧ لسنة ١٩٩١ ومكلفة أطيان زراعية بالتالي تكون جهة الاختصاص بالتصرف فيها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - إدارة أملاك الدولة - وليس لمحافظة كفر الشيخ الحق في وقف التسجيل، خاصة أن البيع تم بالممارسة حسب القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، وبناء على تقرير الفحص تم تسجيل وإشهار هذه العقود تحت أرقام ٢٦١ و٢٦٣ و١٥٠٣ و١٢٠٢ و١٢٠٦ لسنة ١٩٩٤ شهر عقاري كفر الشيخ، كانت نصوص القانون واللوائح واضحة، بالتالي تم نقل التكليف بأسماء الملاك بالضرائب العقارية وبأرقام تبدأ من ٨١١ وحتى ٨١٩ لسنة ٩٤ لكن المحافظة تناست أن هناك العديد من المستندات التي تؤكد أن جميع الأراضي الواقعة شمال الطريق الدولي صالحة للزراعة ويرجع ذلك إلى بدء تنفيذ مشروع الطريق الدولي والذي ظهر للوجود وتطلب تخطيطه اختراق المساحات المزروعة لتحولها إلى مناطق شمال الطريق وأخرى جنوب الطريق بالتالي تصبح المناطق الشمالية ضمن المساحات المملوكة للمواطنين، كما تناسي المستشار محمود أبوالليل محافظ كفر الشيخ، القرار الذي أصدره سلفه برقم ١٥٨ لسنة ١٩٩٣ والذي يتضمن تشكيل لجنة لحصر الأراضي شمال الطريق الدولي بعد إنشائه ويهدف من وراء اللجنة أن تقوم بدراسة مصادر الري لتلك المساحات المزروعة وهو ما يمثل دليلا آخر على أن تلك الأراضي زراعية وبها محاصيل.

كل تلك الأدلة لم يجد منها مسئولو المحافظة السند الكافي الذي يجعله يتخلي عن موقفه ولم يمر وقت طويل حتى بدأت المحافظة في اتخاذ إجراءات تحويل الأراضي الزراعية شمال الطريق الدولي إلى أراض بور والقيام بسحبها وتحويلها

إلى منطقة صناعيا متجاهلا بذلك وجود مساحات صحراوية بالقرب منها تقع على مساحة ٣٧ كم ٢ ولكنها تقع جنوب الطريق الدولي.

وأعلن المحافظ عن قطع مصادر الري والصرف وبدأ بالفعل في اتخاذ تلك الإجراءات لكن وزارة الزراعة بدورها شكلت لجنتين من إدارة المتابعة الميدانية والمراقبة وجهاز تعمير الساحل الشمالي الأوسط لمعاينة الأراضي الواقعة شمال لطريق، خاصة أنها كانت تمثل جزءا مزروعا مع الأراضي الواقعة جنوب الطريق للجنة وجاء قرار اللجنة مطالبا ببقاء الفتحات المارة أسفل الطريق الدولي والخاصة بالصرف والري للمساحات شمال الطريق .

وأرسل الدكتور يوسف والي خطابا للمحافظة يحمل رقم ٦٨٩٨ في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٧ يطالب فيه بتنفيذ قرار اللجنة والذي صدر في ٩ من مارس ١٩٩٥ من خلال اللجنة المشكلة من رئيس مدينة مطوبس ورئيس قرية الجزيرة الخضراء ورئيس جهاز تعمير الساحل الشمالي ومندوبين عن الشركة التي نفذت الفتحات الخاصة بالري والصرف أسفل الطريق والإدارة الزراعية بالمدينة، وصدرت موافقة أخرى من وزارة الزراعة عن طريق الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي لتؤكد أنه تم إدخال المساحة الواقعة شمال وجنوب الطريق الدولي ضمن خطة تحسين الأراضي في العام ٩٥/ ٩٦ وهو ما يؤكد أنها أراض زراعية.

كبش فداء

ولم تقف مأساة الفلاحين عند هذا الحد إنما قامت أجهزة المحافظة بالبحث عن أي وسيلة حتى لو كانت مخالفة للقانون للحصول على أوراق من جهات رسمية تقول إن تلك الأراضي شمال الطريق بدون ري وصرف، وبالفعل نجحت المحافظة في الحصول على خطاب من الشركة العربية لاستصلاح الأراضي تؤكد فيه أن الأراضي شمال الطريق الدولي «مقننة» الري والصرف.

لكن الشركة لم تدرك أنها تناقض نفسها بعد أن تناست أنها كانت السبب في وجود تقرير يؤكد أن تلك الأراضي مزروعة والدليل هو الدعوي القضائية التي رفعها أحد ملاك الأرض الواقعة شمال الطريق ضد الشركة نفسها عندما تسببت معداتها أثناء مرورها من الشاطئ في نحر الجسر وإغراق المزروعات المملوكة له وقدرت من جانب الخبراء وتعويضات عن الزراعات التالفة بما يقدر بـ ٨ آلاف و٥٠٠ جنيه للفدان الواحد، علاوة على ذلك يوجد دليل آخر يدحض مزاعم الشركة والمحافظة أيضا، وهو عبارة عن خطاب يحمل عبارة «سري جدا» مرسل لرئيس مدينة مطوبس - المهندس عبدالمنعم صالح - والذي أصبح همه الأكبر أن ينال رضا المسئولين بالمحافظة بدلا من الاهتمام بمرافق مدينة مطوبس أو قراها أو طرقها التي تحولت من طرق أسفلتية إلى طرق طينية وأصبحت المياه الموجودة بها ملوثة.

المهم أن رئيس المدينة هذا قد تدخل لدى الشركة حتى توقف أي عملية استصلاح لأي أراض شمال الطريق الدولي وحتى لا تكون هناك أراض شمال الطريق الدولي وأرسلت له في الخطاب أنه تم وقف الاستصلاح بمساحة الـ٥ آلاف فدان الواقعة شمال الطريق الدولي والتي كان يتم استصلاحها ضمن مساحة ١٣٠٠ فدان بناء على أمر الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في يناير ١٩٩٣، وتقول الشركة للمرة الثانية - بخلاف ما أكدته الدلائل والبراهين - إن الأرض غير مقررة الري والصرف.. والسؤال الآن: إذا كان كلام الشركة صحيحا لماذا ظلت تستصلح تلك المساحات للفترة من ١٩٩٣ وحتى العام الحالي ١٩٩٩؟.

وتنازلت الشركة عن استكمال استصلاح تلك الأراضي وتم تسليمها إلى الوحدة المحلية للجزيرة الخضراء، إحدى المدن التابعة لمركز مطوبس، ولكن الشركة تعترف في نهاية الخطاب بأن ذلك حدث بناء على قرار المحافظة رقم

١٠١٩ ويمثل الخطاب اعترافا رسميا بأن محافظ كفر الشيخ يستخدم صلاحياته في إصدار قرارات بتبوير الأراضي الزراعية في المحافظة ولصالح رجال الأعمال، وكان بالفعل قد تمكن وبالقوة الجبرية من غلق فتحات الري والصرف وسحب المواسير الموجودة بها حتى لا يعاد استخدامها.

ومع تصاعد موجة من الاحتجاجات وإثارة الأزمات من جانب الملاك تدخل أعضاء مجلس الشعب لدي المحافظ إلا أنه قدم اقتراحا يتضمن سحب أراضي مشروع شباب الخريجين وتحديدا «بحوض الرمال ٢٠» و«حوض البرلس ٢١» وهي أراضي بور ترتفع بها نسبة الملوحة وغير صالحة للزراعة قرر المحافظ سحبها ومنحها كتعويض للملاك، وبالتالي تكون النتيجة **أن تقدم المحافظة شباب الخريجين ينتظرون منذ سنوات إتمام المشروع وتسلم أراضيهم إضافة إلى الملاك** الذين أنفقوا مئات الآلاف من الجنيهات على الأراضي شمال الطريق ورفض البعض المساومة بينما قبلها البعض الآخر، وتكتمل المأساة برفض المحافظة تنفيذ الأحكام القضائية التي أصدرتها المحاكم والتي كان يرأس إحداها سابقا حيث رفض تنفيذ الحكم الذي صدر في الدعوي القضائية رقم ٤/ ١١٧٦ وكان قد صدر حكم فيها بجلسة ٢٣ من مارس ١٩٩٧ بوقف تنفيذ قرارات المحافظة التي تقضي بسحب الأراضي المملوكة للمواطنين شمال الطريق الدولي وقدم استشكالا في الحكم لكنه رفض أيضا والذي يحمل رقم ٢٨٨٨/ ٤ ق إلا أن ذلك كله لم يكن كافيا لأن تتوقف محافظة كفر الشيخ عن ضرب مصالح الفلاحين والشباب! ومازلنا ننتظر.

obeikan.com